المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

إقـــــرأ في المدى

2 العراقية تلمح لالغاء مهلتها

3 ائتلاف المالكي: علاوي يسيء للحكومة.. ويعشق المناصب

7 مطالبة بتفعيل قانون التعريفة الكمركية

8 توزيع قطع اراضٍ سكنية للاعبي منتخبنا الوطني

## الدباغ: تعطيل الدوام في دوائر الدولة أسبوعا كاملا

**بغداد/ المدى**

أعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية، الثلاثاء، عن تعطيل الدوام الرسمي في المؤسسات الحكومية بالعاصمة بغداد ابتداء من يوم ٢٥ آذار الحالي، وحتى الأول من نيسان.

وقال علي الدباغ في خبر بثته فضائية العراقية شبه الرسمية، إن "الحكومة قررت تعطيل الدوام الرسمي في المؤسسات الحكومية بالعاصمة بغداد من يوم الأحد المقبل،(٢٥ آذار الحالي) وحتى الاول من نيسان المقبل".

ويأتي قرار الحكومة العراقية بعد سلسلة هجمات منسقة بلغت ١٧ هجمة استخدمت فيها السيارات المفخخة والأسلحة الرشاشة والعبوات الناسفة واستهدفت مناطق متفرقة من محافظات بغداد وكربلاء وبابل وصلاح الدين والأنبار وكركوك ونينوى، وأسفرت تلك الهجمات في حصيلة غير نهائية إلى مقتل وإصابة ما لا يقل عن ٢٤٨ شخصا.

وتتزامن تلك التفجيرات مع استعداد العاصمة بغداد لاستقبال الوفود العربية المشاركة بقمة الدول العربية التي ستنعقد في العراق نهاية الشهر الحالي، وقد سلم العراق جدول أعمال القمة لمندوبي الحكومات العربية لدى الجامعة العربية في القاهرة، (١٥ آذار الحالي) متضمنا بندا اقترحه العراق يشدد على ضرورة إدانة أعمال الإرهاب والاتفاق على محاربته.

العدد (2430) السنة التاسعة - الأربعاء (21) آذار 2012
http://www.almadapaper.net - Email: info@almadapaper.net

# الإرهـاب يفتـك بعشرات الضحايـا في ١٧ عمليـة منسقة

## الحكومة: هجمات القاعدة لن تعطل القمة.. والأمن النيابية تتوقع المزيد من الاعتداءات

**بغداد/ المدى**

أسفرت سلسلة من أعمال العنف شهدتها البلاد أمس إلى سقوط نحو ٣٠٠ شخص بين قتيل وجريح، اذ شن مسلحون ١٧ عملية أمنية وتفجيراً ضربت العاصمة بغداد وست محافظات أخرى في حصيلة ظهر الثلاثاء، بالتزامن من قرب انعقاد القمة العربية في بغداد الأسبوع المقبل.

ونجا رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي من تفجير انتحاري وقع بالقرب من وزارة الخارجية في منطقة الصالحية وسط العاصمة، فيما أصيب عدد من عناصر حمايته، وقتل ثلاثة من عناصر حماية كنيسة في منطقة المنصور غرب بغداد بهجوم مسلح، وأصيب ستة أشخاص بانفجار سيارة مفخخة عند مدخل قضاء المحمودية جنوب بغداد.

كما أصيب ١٢ شخصاً بانفجار سيارة مفخخة في منطقة العلاوي وسط بغداد.

أما في كركوك فقد قتل وأصيب ٦٣ شخصاً غالبيتهم عناصر في الشرطة بتفجيرين استهدفا مديرية شرطة النجدة وقرية طوب زاوة في قضاء داقوق جنوب كركوك.

أما كربلاء شهدت قتل وأصيب ٦٩ شخصاً بينهم زوار إيرانيون بتفجير مزدوج بسيارتين مفخختين شمال المحافظة.

وسقط ٤٠ شخصاً بين قتيل وجريح بتفجير سيارة مفخخة يقودها انتحاري في منطقة باب المشهد وسط الحلة.

وفي الموصل قتل مدني بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية تابعة للشرطة الاتحادية في حي المأمون

فيما أصيب جنديان ومدني بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للجيش في منطقة كراج الكوير، جنوب الموصل.

ونجا محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي من محاولة اغتيال بتفجير سيارة مفخخة استهدفت موكبه في شارع المستودع وسط الرمادي، أسفرت عن مقتل وإصابة ١١ شخصاً بينهم جندي وعضو المجلس المحلي لقضاء حديثة خميس حمادي.

الحكومة اعتبرت أن التفجيرات لن تؤثر على مستوى الحضور في القمة العربية المقرر عقدها في بغداد في الـ٢٩ من الشهر الحالي، مؤكدة أنها تعمل على معالجة الخروقات الأمنية الحاصلة.

وقالت مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس أن "التفجيرات التي استهدفت محافظات عراقية عدة لن تؤثر على مستوى حضور القادة والرؤساء العرب في القمة العربية المقرر عقدها في بغداد في الـ٢٩ من الشهر الجاري".

وأشارت الريس إلى أن "تنظيم القاعدة والمجاميع الإرهابية تحاول إيصال رسالة إلى القادة العرب من خلال تنفيذ تلك التفجيرات مفادها أن أمنهم الشخصي سيكون مهدداً في حال مشاركتهم في القمة المرتقبة في بغداد".

وخلصت بالقول أن "أغلب التفجيرات التي وقعت يوم استهدفت مواطنين عزلاً وهذا يدل على مدى قبح وعدم إنسانية منفذي تلك الهجمات".

وفي سياق متصل، اتهمت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، "السياسيين الذين لا يرغبون بإنجاح العملية السياسية في العراق"، والبعث الصدامي والقاعدة بالتفجيرات التي ضربت مناطق متفرقة من العراق امس، وفيما اعتبرت أن هذه التفجيرات هدفها تعطيل القمة أكد أنها بـ"غير كبيرة"، ولن تؤثر.

وقال عضو اللجنة القيادي الصدري إن "التفجيرات التي حدثت امس في بغداد وفي عدد من المحافظات العراقية ليست كبيرة وبالتالي لن تؤثر على انعقاد مؤتمر القمة العربية المزمع عقدها نهاية الشهر الجاري في بغداد ونتوقع المزيد"، مبينا أن "المجموعات الإرهابية تسعى من هذه العملية إلى إلغاء القمة العربية من خلال زعزعة الأمن في العراق".

التفاصيل ص٢

تفجيرات بغداد ..... أ.ف.ب

تفجيرات ديالى ..... أ.ف.ب

تفجيرات كركوك ..... أ.ف.ب

تفجيرات الرمادي ..... أ.ف.ب

# العراقية تدعو رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة فورية

**بغداد/ المدى**

دعت القائمة العراقية رئيس الوزراء نوري المالكي إلى تقديم استقالته وبصورة فورية على خلفية الأحداث الأمنية التي شهدتها عدد من محافظات البلاد.

وقال النائب عن العراقية طلال الزوبعي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس "إن الحكومة اصبحت عاجزة اليوم عن تقديم الخدمات للشعب العراقي وخصوصاً ما يتعلق بالملف الأمني".

واضاف الزوبعي: "أن الشهداء الذين يذهبون ضحية الخروقات الامنية بالإضافة الى جيوش الارامل والايتام التي تخلفها تلك الخروقات تستدعي من رئيس الحكومة نوري المالكي اعلان استقالته لعدم تقديمه اية خدمة للمواطن العراقي".

وكانت سلسلة تفجيرات هزت أمس محافظات بغداد وكربلاء والانبار وصلاح الدين وديالى ونينوى راح ضحيتها العشرات بين قتيل وجريح.

من جانبها أكدت حركة الوفاق الوطني العراقي التي يتزعمها اياد علاوي أنها ستوجه مذكرة إلى القمة العربية حول الوضع في العراق.

وقال هادي والي الظالمي المتحدث باسم الحركة إن الحركة ستؤكد في المذكرة غياب الشراكة الوطنية، وتنامي النفوذ الأجنبي في العراق، واستمرار التهديد الإيراني للقوى الوطنية العراقية، والجهوية السياسية، والخروقات الدستورية، وتوسع حالات الاعتقال والتغييب في السجون السرية، والاقصاء والتهميش، والتراجع عن كل ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية اربيل التي جاءت بمبادرة وطنية من قبل رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني والتي تشكلت بموجبها الحكومة الحالية وكان عليها تنفيذ كامل بنودها من دون الغاء او تجميد او التفاف، حيث لم يتحقق منها شيء حتى اليوم، وهو ما دعا برئيس الجمهورية الى الدعوة الى مؤتمر وطني لتنفيذ اتفاقية اربيل الا ان الاطراف ذاتها اتجهت مجددا لتمييع هذه الأمر استمراراً لمنهجها في التسويف والمماطلة.

وأوضح الناطق الرسمي لحركة الوفاق الوطني العراقي الأسباب التي تدعو الحركة لتقديم مذكرة الى القمة العربية قائلا: "مع اقتراب موعد انعقاد القمة العربية الثالثة والعشرين في مدينة بغداد الخالدة، وحيث عملت حركة الوفاق الوطني العراقي بشكل متواصل، منذ تصديها لنظام صدام،على ترسيخ علاقات الشعب العراقي بالشعوب العربية، ولم تنفك عن تواصلها مع القيادات والحركات السياسية العربية، فإنها تؤكد اليوم حرصها والتزامها بالعمل على إنجاح هذا الحدث العربي الكبير، وتشاطر شعبها الكريم العزم على إعادة العراق الى حاضنته العربية.

واضاف "لقد مثل العمق العربي ركنا حاكما في فكر الحركة انعكس في خطابها السياسي ومواقف زعيمها الدكتور إياد علاوي الذي حرص على ترميم الصدع في علاقات العراق العربية، إبان وجوده على رأس الحكومة الأولى، وقبلها، وصولا إلى اليوم.

تفجيرات بغداد قرب وزارة الخارجية ..... أ.ف.ب

# الكردستاني يطلب رسميا عقد المؤتمر الوطني قبل القمة العربية

**بغداد/ المدى**

ذكر النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي،الاثنين، أن التحالف الكردستاني يدعم عقد المؤتمر الوطني لحل الأزمة السياسية في العراق قبل القمة العربية المقرر عقدها ببغداد نهاية الشهر الحالي.

وقال عارف طيفور لوكالة كردستان للأنباء ان "موعد انعقاد المؤتمر الوطني المرتقب لحل الأزمة السياسية في العراق لم يتم تحديده حتى الآن، ولم يتضح ان كان سيعقد قبل القمة العربية ام عقب انعقادها".

واشار طيفور الى ان" هناك جملة من المشاكل والعقبات امام انعقاد المؤتمر الوطني، ابرزها عدم وجود اي تقارب بين ائتلافي العراقية والتحالف الوطني".

عارف طيفور

واوضح طيفور ان "المكون الكردي طالب رسميا من الأطراف السياسية العراقية عقد المؤتمر الوطني قبل انعقاد القمة العربية المرتقبة"، لافتا إلى "وجود كتل وأطراف سياسية أخرى تؤيد هذه المطالب".

وأعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاثنين الماضي أن اجتماعها الأخير أثمر عن الاتفاق على هيكلية لجدول أعمال اللقاء الوطني وتشكيل لجنة خاصة لوضع مفردات جدول الأعمال على أن يتولى رئيس الجمهورية جلال طالباني تحديد مكان وزمان عقد اللقاء.

# مجلس النـواب يكشف عـن تعديل قانون موازنة ٢٠١٢

**بغداد/ المدى**

كشف النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل عن وجود توجه نحو تعديل الموازنة، فيما يخص رواتب الاقضية والنواحي.

وذكر بيان للسهيل تلقت (المدى) نسخة منه أمس انه "استقبل وفدا يمثل أعضاء مجالس الاقضية والنواحي لست محافظات وبحضور عدد من النواب تباحث معهم قضية إيقاف رواتبهم والاشكاليات التي ادت الى مثل هكذا اجراء بالاضافة الى معالجة مجلس النواب لهذا الموضوع".

واشار البيان إلى انه تم الإيعاز إلى اللجنة القانونية ولجنة الأقاليم والمحافظات لإعداد مسودة لتعديل مشروع الموازنة خاصة بعد لقائه اثناء زيارته الديوانية واستلامه طلبات من أعضاء هذه المجالس تم تقديم مسودة قانون الا ان هذه المسودة لم تكن بالمستوى المطلوب وسيتم تعديل المسودة وتعرض للقراءة الاولى مطلع الشهر المقبل".

واضاف ان" مجلس النواب لايريد ان يظلم احد ولكنه لايقبل كذلك بالمخالفات القانونية حيث ان هناك بعض الاشكاليات لدى الحكومة في كيفية احتساب هذه الرواتب ومن هم الذين يستحقونها بالفعل".

واوضح السهيل أن "هناك سوء فهم حصل لدى أعضاء مجالس الاقضية والنواحي حيث ان ما يتردد هو الغاء رواتبهم ولكن الصحيح هو ايقافها لحين وضع الية مناسبة منعا من التزوير".

ودعا اعضاء مجالس الاقضية والنواحي الى تقديم رؤيتهم ومقترحاتهم حول المعايير التي يجب ان يتم العمل بها من اجل افراز الشخص الذي عمل فعليا وبين الاشخاص الذين يحاولون دس اسمائهم زورا".

# التيـار الصدري يتهـم جهـات عراقية بإرسـال مقاتلين وخبراء متفجرات الى سوريا

**بغداد/ المدى**

اتهم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الثلاثاء، أطرافا من داخل العراق بإرسال مقاتلين وخبراء بصناعة المتفجرات للقتال إلى جانب المعارضة السورية، وفيما نفى تدخل جيش المهدي بالنزاع الدائر هناك، اعتبر اتهام الصدريين بدعم الأسد "فرية تقف وراءها جهات تكيل بمكيالين".

وقال المتحدث باسم زعيم التيار الصدري صلاح العبيدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك جهات عراقية تقوم بإرسال مقاتلين وخبراء بالمتفجرات إلى داخل سوريا لينضموا إلى المجاميع التي تقاتل ضد نظام الرئيس بشار الأسد"، إلا أنه استدرك بالإيضاح "لكن لا نملك معلومات دقيقة حول ما تقوم به تلك الجهات".

وأضاف العبيدي أن "معظم وسائل الإعلام العربية لا تتناول الوقائع عن دعم جماعات عراقية للمعارضة السورية، وتحاول اختلاق أخبار عن دعم الصدريين للنظام السوري"، مشيرا إلى أن "هناك ماكنة إعلامية عربية تديرها دول معروفة تزيف الحقائق وتضلل الرأي العام العربي، ولا تتناول إلا ما يخدم توجهات الدول التي تمولها".

وأشار العبيدي إلى أن "زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بين في عدد من الاستفتاءات، حرص التيار الصدري على عدم التدخل في الشأن السوري"، مبينا أن "الصدر وجه أتباعه بأن ما يحدث في سوريا أمر يخص السوريين، كما شدد على أن جيش المهدي لم ولن يتدخل في سوريا لصالح أي طرف".

واتهمت المعارضة السورية التيار الصدري بإرسال مقاتلين من جيش المهدي إلى سوريا بهدف مساعدة النظام، في قمع الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها البلاد منذ أكثر من عام، والتي سقط فيها أكثر من ١٠ آلاف قتيل من السوريين.

واعتبر المتحدث باسم زعيم التيار الصدري أن "من يتهمون التيار الصدري بالتدخل في سوريا ودعم الرئيس السوري بشار الأسد يكيلون بمكيالين، ويرتكبون فرية ظالمة"، متهما "أطرافا"لم يسمها بـ"الوقوف وراء ترويج الأكاذيب ضد التيار الصدري، بهدف النيل من مكانته وسمعته في العراق وخارجه".

يشار إلى أن وسائل إعلام عديدة اتهمت جيش المهدي، بمساندة نظام الرئيس السوري بشار الأسد، فقد ذكرت صحيفة كويتية، في (١٧ من تشرين الثاني ٢٠١١)، أن المجلس الوطني السوري اتهم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بإرسال ٤٥٠٠ مسلح إلى سوريا لدعم نظام الأسد، مطالباً بفتح تحقيق بهذه المعلومات، في وقت نفت الحكومة العراقية الأمر مؤكدة وقوف العراق على الحياد.

# الرقابـة المالية تحذر من تمريـر العفو العام بنسخته الحالية

**بغداد/ المدى**

طالب ديوان الرقابة المالية، أمس، مجلس النواب بتعديل مشروع قانون العفو العام خصوصاً في ما يتعلق بجرائم الفساد الإداري، فيما أكد أن المشروع بفقراته الحالية يخل بمبدأ الردع العام في محاسبة المتورطين في قضايا الفساد.

وذكر ديوان الرقابة في بيان صدر امس وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "نقترح تعديل مشروع قانون العفو العام المعروض على مجلس النواب خصوصاً في ما يتعلق بجرائم الفساد الإداري"، مبيناً إن "العفو عن قضايا الفساد المالي والإداري سيمنح فرصة لمرتكبيها ويساهم في إشاعة ثقافة عدم احترام القواعد القانونية".

وأضاف الديوان أن "العفو عن قضايا الفساد المالي والإداري يخل بمبدأ الردع العام المترتب على محاسبة المتورطين"، معتبراً أنه "يجعل جرائم التجاوز على المال العام موضع شك أو عدم احترام من قبل المجتمع".

يشار إلى أن مجلس النواب سبق وأن صوت في (١٤ آب ٢٠١١)، بأغلبية الحضور وبشكل أولي على قانون العفو العام، وكان من المقرر استمرار مناقشة القانون في جلسة المجلس التي عقدت في (٦ آذار ٢٠١٢)، إلا أنه تم تأجيل المناقشة.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي طالبت في الثالث عشر من شهر اذار الحالي بشمول ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والمغتصبات في السجون او من ولدن فيها بقانون العفو، واكدت أن الموافقة على هذه التعديلات ستساهم بمعالجة مشاكل المجتمع العراقي.

ولاقى قانون العفو ردود فعل متباينة، حيث وصف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول الماضي، القانون بـ"السيئ" كونه يحتوي الكثير من الثغرات، فيما أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام.

ونشرت وسائل اعلام قانون العفو العام بعد التصويت عليه بشكل مبدئي، إذ تنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاماً وشاملاً عن العراقيين (المدنيون والعسكريون) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

يذكر أن مجلس النواب أقر في دورته السابقة قانوناً للعفو العام في نهاية شهر شباط من عام ٢٠٠٨ تم فيه الإفراج عن آلاف المعتقلين المتورطين بقضايا فساد إداري وجرائم تتعلق بالتزوير والإرهاب.